جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

كتاب دوري رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٧

بالإشارة إلى الجهود المستمرة لوزارة المالية في تطبيق النظم المالية والمحاسبية الالكترونية وبخاصة في صرف جميع مستحقات العاملين من خلال الدفع الالكتروني ببطاقات الـ (ATM) ، وإلحاقا للكتب الدورية والتعليمات المالية المتتالية التي أصدرتها وزارة المالية في هذا الشأن .

وإيماء إلى ما تبين لوزارة المالية من التفاف بعض الجهات عند تنفيذ التعليمات المالية الصادرة عن وزارة المالية في صرف مستحقات بعض العاملين بأوامر دفع الكترونية للسادة الصرافين ، مما يعد مخالفة جسيمة لكافة الكتب والتعليمات المالية الصادرة في هذا الشأن .

لذا فإن وزارة المالية تؤكد مشددا على ضرورة مراعاة ما يلي عند صرف مستحقات العاملين :-

١. صرف مستحقات كل عامل على بطاقته الحكومية البنكية الصادرة له من البنك المتعاقد مع جهة عمله الإدارية ، ويحظر نهائيا صرف مستحقات أياً من العاملين على بطاقة أحد زملائه أو على أي بطاقة حكومية بنكية لا تخصه .

٢. تحويل مستحقات العاملين المحولين بنوك (قروض – حسابات شخصية) على حساباتهم البنكية الخاصة بهم والمعتمدة لدى الوحدة الحسابية .

٣. حال حدوث عارض لبطاقة أحد العاملين أو لحسابه البنكي ، فإنه يرخص للعامل ولمدة شهر واحد فقط لتصويب أوضاعه بعد موافقة السلطة المختصة بصرف مستحقاته عن طريق أمر دفع للبريد المصري بإسم هذا العامل ورقمه القومي ويحظر نهائيا صرف مستحقاته عن طريق السيد / صراف الجهة .

٤. فقط في الحالات التي يتعذر معها صرف مستحقات العاملين الكترونيا (مستحقات الصبية، مستحقات الأجانب .....الخ) يتم الصرف عن طريق الصراف من خلال أمر دفع الكتروني، على أن يقوم الصراف بتسليم هذه المستحقات لأصحابها بالطرق الرسمية ، على ألا تزيد قيمة المدفوعة عن ٥٠٠٠ جنيهاً (فقط خمسة آلاف جنيها) في الأسبوع، وعلى الجهات التي تزيد مدفوعاتها عن هذا الحد بصفة متكررة، التقدم بطلب لزيادة هذا الحد إلى السيد رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية ، لتقرير قيمة الزيادة وبما لا يجاوز ٣٠٠٠٠ جنيهاً (فقط ثلاثون ألف جنيها لا غير) في الأسبوع .

وعلى السادة المسئولين الماليين بوحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والهيئات الاقتصادية وغيرها من الجهات الحكومية ، مراعاة تنفيذ ذلك والالتزام بما جاء بعالية بكل دقة درءاً للمساءلة القانونية .

وعلى السادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري الحسابات ووكلائهم ضرورة متابعة الجهات الإدارية في تنفيذ ما جاء بعالية بكل دقة .

رئيس قطاع

الحسابات والمديريات المالية

تحريرا في : ٢٠١٧/٥/

" محاسب / عماد عبد الله عواد"